من المستوطنات لن يتغيّر» (المصدر نفسه).

## أي تسوية؟

حاول المسؤولون السوريون، كل على طريقته، ايضاح ان موافقة سوريا على الخطة الاميركية انما جاءت لتخدم التسوية الشاملة لمشكلات الشرق الاوسط. فقد قال نائب الرئيس السوري، محمد زهير مشارقة: «ان تجاوب بلاده مع الجهود الاميركية للسعي الى السلام عبر قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية لن تنطوي على أي تفريط بأي أرض، سواء الجولان أو غيرها من الاراضي العربية... [فـ] مؤتمر السلام، الذي تحدثت عنه المبادرة الاميركية، بطبيعة تكوينه وتشكيله والمهام الموكله اليه، هو مؤتمر دولي، ولن تُغيّر من حقائق هذه الامور أية محاولات للالتفاف على التسميات» (السلام، ١٩٩١/٧/٢٧). وأكد وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، في الاتجاه نفسه، «ضرورة تحقيق تسوية شاملة وعادلة لأزمة الشرق الاوسط... [حيث] بدون تحقيق هذه التسوية لا يمكن لهذه المنطقة ان تعرف الاستقرار؛ كما انه لا يمكن اقامة نظام عالمي جديد... [و] ان سوريا لن تذهب، أبداً، منفردة الى مفاوضات مباشرة مع اسرائيل... [لأنها] مع تسوية شاملة وعادلة» (المصدر نفسه، ١٩٩١/٨/٤). وأوضح الشرع «ان الرئيس الاميركي، بوش، أعطى دمشق تأكيدات بأن اسرائيل سوف يتعيّن عليها ان تنسحب [من] على جميع الجبهات، في مقابل السلام مع العرب» (المصدر نفسه، ١٩٩١/٧/٢٧). لكن الرئيس السوري، الاسد، قال «ان الولايات المتحدة [الاميركية] لم تقدّم الى بلاده ضمانات سرية فيما يتعلّق بعملية احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط» (المصدر نفسه، ١٩٩١/٧/٢٩)، لكنها «أكدت احترامها لقرارات الامم المتحدة»، وهذا يكفي، حسب قول الرئيس السوري (الشعب، ١٩٩١/٧/٢٩)، حيث ان مؤتمر السلام العتيد «سوف يبحث حلاً شاملاً لجميع الاراضي العربية المحتلة، وان القدس جزء لا يتجزأ من هذه الاراضي التي احتلتها اسرائيل... [فـ] ما ينطبق على القدس ينطبق على الجولان وغيرها بموجب القرار [الرقم] ٢٤٢»، حسب قول وزير خارجية سوريا (السلام، ١٩٩١/٨/١٢).

وقد استبعد الرئيس الفلسطيني، عرفات، قبول دمشق بسلام جزئي مع اسرائيل، حيث قال، في حديث الى صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية: «ان سوريا غير متحمّسة لسلام منفصل مع اسرائيل تتمّ اقامته خارج اطار حقوق الفلسطينيين، على شاكلة ما وقّع في كامب ديفيد، لأن السلام لن يعرف طريقه الى الشرق الاوسط دون استتبابه في فلسطين، ولن يتمّ ذلك الّا بتطبيق قرارات الشرعية الدولية... واشراك الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن الدولي، وجميع الاطراف الاخرى، على قدم المساواة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» (الشعب، ١٩٩١/٨/١٢). لكن الولايات المتحدة الاميركية، كما قال عرفات، «لا تسعى الى احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط، وانما الى تطبيع العلاقات بين اسرائيل والعرب وفرض كامب ديفيد أخرى... [فـ] واشنطن ترفض حق تقرير المصير للفلسطينيين، في حين انه حق مقدّس في جميع انحاء العالم... [مع اننا] كنّا على درجة كبيرة من المرونة والانفتاح على المبادرات الاميركية، ورغم هذه الارادة الطيبة ترفض واشنطن التعامل مع منظمة التحرير [الفلسطينية]» (السلام، ١٩٩١/٧/٢٧). وقال، في حديث الى صحيفة «الانديبندانت»، ان «ادارة بوش [ما] لم تتحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية، فان حظوظ اقرار سلام حقيقي تكون ضئيلة... [و] انه متشائم من مبادرة سلام البيت الابيض» (المصدر نفسه، ١٩٩١/٧/٢٤)، وذلك لأن الولايات المتحدة الاميركية «أقصت منظمة التحرير [الفلسطينية] ولا تتعامل معها؛ بل انها تبنّت كل الاطروحات الاسرائيلية؛ وهو ما اتضح خلال الجولة الخامسة لبيكر في الشرق الاوسط، الذي أكد ابعاد سكان القدس الشرقية من مفاوضات السلام، تنازلاً عند رغبة اسرائيل»، والحديث، أيضاً، للرئيس عرفات (الشعب، ١٩٩١/٧/٢٥)؛ فمنظمة التحرير الفلسطينية، كما قال الرئيس عرفات، قالت «نعم لمبادرة الرئيس الاميركي، جورج بوش، التي تقوم على مبادلة الارض بالسلام، وتنفيذ قرارات الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، والانسحاب الاسرائيلي من [على] كل الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة، واستعادة الحقوق المشروعة الوطنية والسياسية